تقييـــــــم منـــــاخ الاستثمـــار الأجنبـــي المباشـــر في الجزائـــــــــــــــر
-دراســـة تحليليـــة خـــلال الفتـــرة: 2002-2012-

د. عامر عيساني جامعة باتنة 1- الجزائر
أ. بوبكر سلالي المركز الجامعي بريكة - الجزائر

الملخص:

إن الاهتمام بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبـــدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف الســـلطات الجزائريـــة، فـــي محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، من خلال جـــذب المزيـــد مـــن التـــدفقات الاستثمارية بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير مناصب عمل جديدة، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية.

ومن هذا المنطلق، تهدف الورقـــة البحثية إلى تحليـــل منـــاخ الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر في الجزائر خلال الفترة: (2002-2012)، وذلك من خلال التركيز علـــى واقـــع مناخ الاستثمار وكذلك تقييم وتحليل مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر وتحليله.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الاستثمارية، الإصلاحات الاقتصادية، اقتصاد السوق.

Résumé

L'intérêt pour le climat IDE en Algérie ne cesse d'augmenter,et il semble évident à travers des programmes et des réformes portées à la connaissance des autorités algériennes dans une tentative de créer un climat favorable à l'investissement en attirant davantage les flux d'investissement par inadvertance l'amélioration des taux de croissance économique et de créer de nouveaux emplois et le développement de la technologie utilisée dans les processus de production.

Avec cela à l'esprit le but du document de recherche à analyser le climat des investissements directs étrangers en Algérie au cours de la période: 2002-2012 et en mettant l'accent de la réalité de l'évaluation du climat d'investissement et l'analyse des composantes du climat de l'investissement en Algérie.

Mots Clés : climat de l'investissement Étrangères direct, Les flux d'investissement les réformes économiques, économie de marché.

المقدمة:

تُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر المسائل إثارة للجدل بين السياسيين وواضعي السياسة الاقتصادية، والاقتصاديين عموماً، فقد شهدت قدراً ملحوظاً من تفاوت الآراء بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية؛ فمن انعدام الثقة بالاستثمارات الأجنبيـــة

في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلى تبنيها وبدرجة كبيرة في وقتنا الحالي؛ وذلك لأن موضوع الاستثمار يُعد من الموضوعات الأشد إغراءً في الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن العاملين في مجال البحث الاقتصادي.

ويوصف الاستثمار بأنه عملية توظيف رؤوس الأموال المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة، كالفوائض الاقتصادية، والمدخرات الخاصة، والاقتراض من الأسواق، وإدارة تلك الأموال في اقتناء الأصول، وإقامة مشاريع بقصد تحقيق أهداف المُستثمر.

وعندما يجري الحديث عن الاستثمار والتنمية، فإن الذي يهمنا هو بحث إمكانات الاستثمار وآلياته في التنمية، أي دراسة كل ما يتصل بتوظيف رأس المال في تنفيذ خطط التنمية وبرامجها ومشروعاتها، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل أهمية استثنائية في الكثير من الدول خاصة النامية منها وخاصة التي عانت من تفاقم أزماتها المالية.

مشكلة البحث:

هنالك اهتمام متزايد وملحوظ بالاستثمار الأجنبي المباشر، وازدياد حدّة المنافسة بين الدول من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب لجذب هذه الاستثمارات، وفي إطار هذا السياق تتمحور الإشكالية الرئيسية في:

ما مدى ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

- **اهدف البحث:**

يهدف البحث في هذا الإطار إلى تبيان مايلي:

– التعريف بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ودراسة مكوناته، وسياساته.

– دراسة واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتحليل مكوناته لمعرفة مدى ملائمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا: مناخ الاستثمار: مفهومه ومكوناته وسياساته

بلعب الاستثمار دورا مهما في الحياة الاقتصادية باعتباره من أهم عوامل النمو الاقتصادي وفي تطوير الإنتاجية وعنصر فعالا في الدخل الوطني، فقد أصبح احد أهم

العوامل في تحريك عجلة التنمية ، ولكي يأخذ الاستثمار دوره في التنمية يستوجب توفير البيئة أو المناخ الملائم لقيامه سواء من الناحية التشريعية أو السياسية وكذا الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا وجب على الدولة معرفة العناصر الأساسية التي يمكنها أن تؤثر في توجيه قرارات الاستثمار من اجل توفيرها، مع ضرورة أن يتماشى كل ذلك مع طبيعة الأهداف التنموية، وذلك ما سنحاول التطرق إليه في هذا الجزء.

I- تعريف مناخ الاستثمار

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق والياته وإمكانياته من بنى تحتية، وما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية، وديموغرافية على ذلك بشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار. (1)

وقد يراها البعض بالمعنى الضيق، إنها تنصرف إلى السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، ومن أهم أهداف سياسات الاستثمار هي زيادة الدخل القومي وتحقيق التوظف، ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن والحفاظ على قيمة العملة.(2)

وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلا انه يمكن حصر عدة عناصر في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره وذلك على النحو التالي:(3)

المجموعة الأولى:

-تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي

-حرية تخويل الأرباح والاستثمار للخارج، واستقرار سعر العملة المحلية.

المجموعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- الإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية.

المجموعة الثالثة:

- توفر شريك محلي من القطر المضيف.
- حرية التنقل والتصدير، توفر فرص استثمارية.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف جامع لمناخ الاستثمار حيث يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويجب التأكيد هنا على أن السلامة قبل الربح كمبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان. ويعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار في أية دولة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات اللازم توفرها في البلد، ويرتبط مناخ الاستثمار بالشروط التي تحددها الشركات المستثمرة، خاصة للاستثمار الأجنبي لكي تقوم بتوطين استثماراتها في بلد ما، وفي هذا الصدد يمكن دراسة مكونات مناخ الاستثمار وسياساته.(4)

II- مكونات مناخ الاستثمار وسياساته

يحتوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة معينة لتهيئة بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمها، ويمكن التعبير عن مكونات مناخ الاستثمار وسياساته من خلال المخطط التالي:(5)

مخطط رقم (1)

المصدر: هشام غرابيه، محددات الطلب الكلي على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، عمّان، ص56.

وسيتم التعليق على كل مكون من هذه المكونات بشكل موجز كما يلي: (6)

1- النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي: كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار وزيادة معدلاته، وتتكون تلك الأنظمة من:

أ- النظام الاقتصادي: كلما كان النظام الاقتصادي يتجه إلى الحرية وآليات السوق كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار.

ب- النظام البيئي: وهو مجموعة القيم والعادات التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت ايجابية، كلما أدى جذب الاستثمار.

ج- النظام المؤسسي: ويتكون هذا النظام من عدة عناصر، متمثلة بالنظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي، فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية، وكانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق لامركزية إدارة الاستثمار، كلما تكون جاذبه للاستثمار، كذلك عندما يتوافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء ونظام معلومات استثمارية بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة، فان ذلك يؤدي إلى جذب الاستثمار.

2- قوانين وتشريعات الاستثمار

وهي تعبر عن القانون الرئيس للاستثمار، فضلاً عن مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة، مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين ذات العلاقة والمؤثرة على قرارات الاستثمار. ويلاحظ في هذا المجال ما يلي:[7]

ا- إذا كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة له تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، مثل عدم المصادرة وتأمين أموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح للخارج، وخروج ودخول رأس المال المستثمر، وغيرها، كان ذلك جاذباً للاستثمار.

ب- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة له يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

3- السياسات الاقتصادية الكلية

وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة وواضحة، وتتميز بالكفاءة والفاعلية وتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية،كلما كانت جاذبه للاستثمار، والعكس. وأهم هذه السياسات هي:[8]

السياسة المالية، بأدواتها المختلفة، إذ وعندما تحتفظ السياسة المالية بمعدل معين من عجز الموازنة العامة بحيث لا يؤدي إلى تضخم مرتفع أو إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان جاذباً للاستثمار، بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.

السياسة النقدية، إذا كانت توسعية ستكون جاذبه للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.

4-المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد في مجال مناخ الاستثمار

تعد المؤشرات الاقتصادية من المعايير والمحددات التي يشير تحليلها إلى ما اذا كان أداء الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار من عدمه، وهي تأتي محصلة لعمل جميع المكونات السابقة، وهذه المؤشرات الاقتصادية كثيرة، وسنحاول أن نقتصر على تحليل تسع مؤشرات:[9]

ا- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم: إذا زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، سيكون الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار، وكلما زادت نسبة مؤشر الصادرات إلى الناتج أو الدخل القومي عبر الزمن من سنة إلى أخرى.

ب- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: ويمكن الاستدلال على ذلك باستخدام مؤشرين هما:

- معدل نمو الصادرات، إذا زادت من سنة إلى أخرى فان ذلك يدل على قدرة الاقتصاد الوطني على جذب المزيد من الاستثمار، بل ستتزايد القوة التنافسية داخل الاقتصاد نفسه.

- معدل العائد على الاستثمار، إذا ارتفع هذا المعدل فسيكون الاقتصاد جاذباً للاستثمار، ويجب في كل الأحوال أن يكون متوسط معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق.

ج- القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني: كلما تميزت هذه القدرة بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار، ويستدل على ذلك من خلال أربعة مؤشرات هي:

- قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد، إذا زادت قيمتها فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع كفاءة وقدرة إدارة الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عجز أو فائض ميزان المدفوعات، إذا كان عجزاً متزايداً في ميزان المدفوعات، كان ذلك دليلاً على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني، ومن ثم سيكون الاقتصاد طارداً للاستثمار، وكذلك في حالة حدوث فائض، فان مؤشر العجز هنا سيأخذ الصورة التالية:

$$\text{مؤشر العجز في ميزان المدفوعات} = \frac{\text{عجز ميزان المدفوعات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

فإذا زاد العجز، دلّ على ضعف كفاءة الاقتصاد، كما أنّه دليل على عدم قابليته لاستقبال الاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح.

- عجز الموازنة العامة للدولة، إذا زاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كلما دلّ ذلك على ضعف كفاءة الاقتصاد الوطني، وكلما كان ذلك دليلاً على أن الاقتصاد الوطني سيكون طارداً للاستثمار، ويمكن استخراجه على النحو الآتي:

عجز الموازنة العامة

مؤشر العجز في الموازنة العامة للدولة = ---------- × 100

الناتج المحلي الإجمالي

د- قوة الاقتصاد واحتمالات نموه وتقدمه: ويستدل على قوة الاقتصاد على مؤشرين هما:

- معدل النمو، إذا زاد هذا المعدل من سنة إلى أخرى، دلّ على قوة الاقتصاد، وسيكون جاذباً للاستثمار.

- معدل التضخم، أي معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإذا ارتفع هذا المعدل أدّى إلى ضعف الاقتصاد الوطني، ويصبح طارداً للاستثمار. (10)

ومما تقدم، يمكن التوصل إلى نتيجة لجميع تلك المؤشرات، فإذا كانت معظمها ايجابية، سيصبح الاقتصاد الوطني في مجموعة جاذباً للاستثمار، مع النصح بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي لمعالجة النقاط السلبية، والعكس صحيح إذا كانت المؤشرات سلبية فان الاقتصاد في هذه الحالة يكون طارداً للاستثمار، ويكون أمامه وقت طويل لعلاج هذا الوضع.

ثانيا: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمثل مستوى وحجم الاستثمار الوارد إلى أي بلد المؤشر الأول الذي يعكس طبيعة المناخ الاستثماري، فالبلد الذي يتلقى حجما من الاستثمارات الأجنبية يعتبر دليلا على المناخ الاستثماري في هذا البلد ملائم ومشجع للاستثمار الأجنبي. وسنحاول من خلال هذا الجزء من البحث معرفة واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال تحليل التدفقات الاستثمارية.

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، وبما أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا لمعرفة مدي تقدير المستثمر للمؤسسات الاقتصادية في الدولة، لذلك يمكن أن ندرج بعض الإحصائيات حول إجمالي الاستثمارات في الجزائر. ويوضح الجدول التالي إجمالي الاستثمارات في الجزائر،كما يلي: (11)

الجدول رقم (01): إجمالي الاستثمارات في الجزائر لعامي: 2010-2012

الدولة	2010	2012	معدل التغيير %	النسبة من الناتج الإجمالي %
الجزائـــر	66.53	75.91	9.4	%15.3
الدول العربية	489.87	495.56	6.1	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2012، ص85.

يلاحظ من الجدول السابق والذي يوضح إجمالي الاستثمارات في الجزائـــر بالمليـــار دولار لعامي 2010-2012، وبالرغم من التطورات التي شهدتها المنطقة العربيـــة مـــن أحداث وتطورات فان الإحصاءات تشير إلى ارتفاع حجم الاستثمار في الدول العربية مـــن 489.87 مليار دولار في العام 2010 إلى 495.56مليار دولار في العـــام 2012 .وقـــد استحوذت الجزائر على 75.91 مليون دولار وما نسبته 15.3% من إجمالي الاستثمارات لعام 2012.

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصـــادية ، مـــن خـــلال عـــدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاســـتثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر، في شكل نسب مئوية من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2002-2011.[12]

جدول رقم (02): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الفترة (2002-2011)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسب (%)	1.87	1.6	1.03	1.05	6.6	8.8	8.5	12.3	10.5	9.4

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية :

Rapport du FMI n° 11/39 : Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations autitre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05) .http://www.imf.org /2011/pdf.

-UNCTAD, world Investment Report 2002-2011

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات:2008- 2009-2010-2011

من الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلغت خلال 2002 نسبة 1.87%، وبدأت هده النسبة نمو مضطرب بالارتفاع عام 2003 ثم تراجعت، وقد بلغت في أحسن الأحوال 12.3% سنة 2009 بعد ما كانت 8.5% في العام 2008 متأثرا من تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي كان لها الأثر البارز على الاستثمار الأجنبي، وارتفعت إلى 12.3% في العام 2009. وعليه يمكن القول بان مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري في تحسن ملحوظ.

3- تحليل التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر

من العوامل التي أثرت في تسريع جهود التحول لاقتصاد السوق باتجاه جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، اتفاقات التكامل الإقليمي التي زادت من حجم الأسواق المحلية لتحقيق، وفورات الحجم في الإنتاج، فجاذبية الدولة لا تعتمد فقط على حجم سوقها المحلي، بل تعتمد كذلك على انتمائها إلى منطقة تتسم بتوسع سريع ومستمر، والى جانب اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية.

إذ تمتلك الجزائر من المواد الخام ولاسيما النفط والغاز ومعادن أخرى إلى الحد الذي تجد فيه هذه الشركات نفسها أمام فرص استثمارية رابحة وجديرة بالاهتمام، والجدول التالي يوضح التدفقات التي حصلت عليها الجزائر فعلياً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:[13]

الجدول رقم (03):التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

الوحدة: بالمليون دولار

الدول	2002-2007	2008	2009	2010	2011	2012	الحصة من إجمالي 2012	نسبة التغير 2011-2012
الجزائر	1.513	2.594	2.746	2.264	2.571	2.900	6.2	13
الدول العربية	66.178	96.258	76.295	68.577	42.960	47.14	100	9.8

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2013، ص97.

يلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والتي شهدت تذبذبا من 2.264 مليون دولار عام 2010 بمعدل 13.6% الى2.571 مليون دولار عام 2011، مقارنة مع 2.746 مليون دولار عام

2009 و2.594 مليون دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 1.513 مليون دولار خلال الفترة 2002-2007. وعموما يلاحظ ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنسبة 13% إلى 2.900 مليون دولار عام 2012.

أ- تحليل التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2005-2012

بالنظر إلى حالة الجزائر، فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة ومناخ الأعمال، بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار احتوت التشريعات الناظمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر.كما حققت الجزائر التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي.وأيضا تمتعت الجزائر بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار، ألا وهي الاستقرار السياسي والأمني وحجم السوق واحتمالات نموه والبنية التحتية والموارد الطبيعية. وسنتناول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04):تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت

الدول	2007-2002	2009	2010	2012	الفرق بين متوسط الفترة: 2005-2012
الجزائر	5.3	5.7	4.8	4.0	(1.3)
الدول النامية	13.0	10.3	10.3	8.3	(4.5)
العالم	13.1	9.6	9.6	9.2	(3.9)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد: تقرير الاستثمار العالمي ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013.

من خلال الجدول السابق والذي يتعلق بتصنيف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت من الملاحظ أن النسبة تشهد تراجعا كبيرا خلال الفترة 2005-2012 في كافة الدول، ومنها الجزائر حيث بلغ الفرق بين متوسط 1.3 ودلك خلال الفترة 2005-2012 .ويعزو هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية، إلى انخفاض مستوى الثقة في استقرار أوضاع المنطقة

العربية، بسبب تطورات الربيع العربي، وإلى عودة القلق بشأن احتمالات انتكاس أداء الاقتصاد العالمي في عام 2011 بعد إشارات تعاف في العام 2012. (14)

ب- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات:

إن الحديث عن التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محكوم بمجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، كالأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية ،ولقد تمكنت الجزائر من تحقق نجاحاً ملحوظاً في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاعات النقل والخدمات بعد تحولها لاقتصاد السوق، كما يبينه جدول توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب قطاع النشاط كما يلي: (15)

الجدول رقم(05): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال: 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	عدد مناصب العمل	%
الزراعة	847	1,79	69 733	1,06	51 331	6.80
BTPH	9 023	19,08	1.031 134	15,67	186 424	24,71
الصناعة	5 310	11,23	2.723 249	41,40	205 163	27,19
الصحة	507	1,07	51 190	0.78	11 135	1,48
النقل	26 534	56,12	666 409	10,13	150 136	19,90
السياحة	358	0.76	719 118	10,93	46 935	6,22
الخدمات	4 700	9,94	1.075 728	16,35	84 277	11,17
التجارة	2	0,00	37.514	0,57	15.500	2,05
الاتصالات	3	0,01	204.447	3,11	3.550	0,47
المجموع	47 284	% 100	6.578 522	% 100	754 451	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة المشاريع الاستثمارية: 2002-2012

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه الحجم الكبير للاستثمارات الأجنبية التي عبرت عن اهتمامها بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ وخلال الفترة: 2002-2012 تم تسجيل أكثر من 47.000 مشروع استثماري والتي خلقت أكثر من 750.000 منصب عمل وبقيمة تتجاوز 6 مليون دج، أما عن كيفية توزيع الاستثمار على مختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع المحروقات، فان قطاعي الصناعة والخدمات احتلا صدارة القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، حيث تجاوز قطاع الصناعة

5.300 مشروع وبنسبة 27 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية. ويليه قطاع النقل بـ26.000 مشروع أي استحوذ على نسبة 19.90% من إجمالي المشاريع الاستثمارية.

4- تحليل مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن التركيز على بعض المؤشرات الرئيسية والمتمثلة في العناصر التالية:

أ **معدل النمو:** غالبا ما يحول الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي دون توسع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر وربما يعكس هذا التطور الايجابي لمعدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة النجاح النسبي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت الجزائر إلى تطبيقها، حيث كان لارتفاع في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، والجدول التالي يبين تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة: 2010 - 2012 كما يلي:

الجدول رقم (06) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

الدولة	2010	2012
الجزائر	2.4	3.3
الدول العربية	1.8	3.8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صادرة من:

IMF, Regional Economic Outlook: MECA, April 2010-2011.

IMF, World Economic Outlook Database, April 2012-2013.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يوضح معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي سنة 2010 إلى 2.4 وأصبح في سنة 2011 في حدود 3.3 غير أن هذا المعدل يعتبر غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة والتي مازالت في مستويات مرتفعة وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7%.

ب-التضخم: يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية وكأحد مؤشرات التوازن الداخلي، حيث يؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى التأثير بصفة مباشرة على مناخ الاستثمار، وذلك لعدم وجود استقرار في البيئة الاقتصادية، حيث يتجه المستثمر إلى الأنشطة ذات الأجل القصير.

الجدول رقم (07) مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)			
الدول	2010	2011	التغير في المؤشر
الجزائر	5.70	4.30	(1.40)
الدول العربية	2.96	4.80	1.84

المصدر: من اعدد الباحثين بالاعتماد على بيانات صادرة من:

*IMF, Regional Economic Outlook: MECA, April 2011
*IMF, World Economic Outlook Database, April 2011

من خلال الجدول السابق والذي يوضح مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)، نلاحظ تراجع معدل التضخم في السنوات الأخيرة ليستقر في حدود 5.70 خلال العام 2010 ومعدل 4.30 في العام 2011 وهو ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة، وهو ما يمكن اعتباره عاملا ايجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي.

ج-المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر: يعتبر الاقتصاد المستقر أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي من الاقتصاديات التي تعرف تقلبات وصعوبات في التحكم في التوازنات الكلية، ومن اجل تحليل البيئة الاقتصادية للاستثمار في الجزائر نستخدم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار.كما هو موضح في الجدول التالي:[16]

الجدول رقم (08) المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر			
الدولة	درجة مؤشر التوازن الداخلي	درجة مؤشر التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية
الجزائر	3	3	1
المؤشر المركب 2012	2.30		

المصدر: من اعدد الباحثين بالاعتماد على بيانات صادرة من: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات2010-2011.

*IMF, Regional Economic Outlook: MECA, April 2011
*IMF, World Economic Outlook Database, April 2011

دليل المؤشر المركب

اقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال الجدول السابق والذي يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر في العام 2011 نلاحظ تحسن مناخ الاستثمار في

الجزائر بالاستناد إلى مكونات السياسة الاقتصادية والذي بلغ 2.30، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازنات الاقتصادية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة إلى غاية 2012.

5- التقييم النوعي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لمعرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار يمكن الاستناد إلى عدد من المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، ويستند في إعداد المؤشرات إلى تقارير البنك الدولي وتتمثل في مؤشر التنافسية وجاهزية البني التحتية وكذا بيئة أداء الأعمال مع التركيز على وضعية الجزائر وتحليل وشرح هذه المؤشرات.[17]

أ- مؤشر التنافسية: يعتبر مؤشر التنافسية من أهم واحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرق المستثمرين في الحكم على مناخ الأعمال، حيث يمكن من معرفة مدى قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.ولمعرفة وضعية الجزائر بين الدول العربية وكذا ترتيبها عالميا يمكن إدراج الجدول التالي: [18]

الجدول رقم (09) مؤشر التنافسية العالمية

الترتيب	الدولة	2011-2010	2012-2011
		133 دولة	139 دولة
5	الجزائر	83	86

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من: www.doingbusiness.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ تخلف الوضعية التنافسية للجزائر، حيث احتلت الجزائر المرتبة 83 عالميا من بين 133 دولة خلال الفترة 2010-2011 بينما اختلت المرتبة 86 عالميا من بين 139 دولة خلال الفترة: 2011-2012، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

ب- البنية التحتية: تمثل البنية التحتية أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بتهيئة المناخ العام للاستثمارات، والتي تتمثل أساسية في اختيار المستثمرين، وتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما، ويتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية تواكب التطورات التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي.وان توفر الدولة على مصادر الطاقة بأسعار تنافسية.

الجدول رقم (10) مؤشر جاهزية البنية التحتية والرقمية			
الترتيب	الدولة	2010-2011	2012-2011
		133 دولة	138 دولة
5	الجزائر	113	117

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من: www.doingbusiness.org

من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أن مؤشر الجاهزية في الجزائر ضعيف كما هو مبين في الترتيب العالمي للجاهزية في البنية التحتية والرقمية حيث احتلت الجزائر المرتبة 5 عربيا و117 عالميا في العام 2011 وعلى الرغم من تحسنه بالمقارنة مع السنوات الماضية إلا أن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يعد مناخا جيدا لجذب الاستثمار الأجنبي.

ج- بيئة أداء الأعمال في الجزائر

لاشك أن الجزائر من بين الدول العربية والتي تقع في ترتيب عالمي متأخر في المؤشر العام لبيئة الأعمال لعام 2012 ستكون في وضع أكثر حاجة لإجراء إصلاحات وذلك حتى تتمكن من تحسين ترتيبها العالمي وخصوصا مع وجود 13 دولة عربية ترتيبها يزيد عن الـ90 عالميا حسب الجدول المرفق الذي يبين ترتيب الجزائر عالميا وعربيا والتغير في الترتيب العالمي بين تقريري عامي 2011 و2012 وكذلك الإصلاحات التي تم تنفيذها خلال العام.[19]

الجدول رقم (11) ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة الإعمال					
الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلال العام
		2010-2011	2012-2011		
16	الجزائر	143	148	-5	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر في العام: 2011-2012، ص174.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة الإعمال يتبين من خلال المؤشر انه على الجزائر أن تسارع إلى تحسين ترتيبها في المؤشر بيئة الأعمال بكل مكوناته (آليات عمل البنوك، قوانين العمل...الخ).

من خلال ما سبق وما أوردناه من مكونات ومؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نجد انه على الرغم من وجود تحسن نسبي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال السنوات الأخيرة إلا انه يتميز بتركزه في عدد محدود من القطاعات وان اغلب المشاريع المعلن عنها لم تتجسد، وبالتالي لا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، على الرغم من تحقيق الجزائر لأهم التوازنات الاقتصادية الكلية فان ذلك لم ينعكس إيجابا على مناخ الاستثمار ويبقى المشكل الأساسي في تدهور البيئة الاقتصادية وهو ما تبين لنا خلال عرض المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار.وبالتالي يتطلب الأمر من اجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إزالة المعوقات التي تعترض المستثمرين، والعمل على تهيئة مناخ الاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية لتحقيق نوع من التوازن في هذا الجانب وبالتالي ينعكس على نمو هذه القطاعات خاصة والاقتصاد الوطني عامة.

الخاتمة والتوصيات:

من خلال التحليل السابق لواقع مناخ الاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر نجد أنها لم تتمكن من جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية وهي بحاجة إلى المزيد من الإصلاح لغرض جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

- لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل بصفة كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وتعزيز قابلية لاستيراد الصدمات الخارجية.
- ضعف أداء النظام المالي، بفعل ثقل الإجراء والمعاملات المصرفية، وضعف أداء بورصة الجزائر.

- **التوصيات:**

بناءا على النتائج المتوصل إليها نرى بان تحسين مناخ الاستثمار في الجائر يتطلب تدخل العديد من العناصر تتمثل أهمها ما يلي:

- تكثيف الجهود لتحسين الإطار العام لمناخ الاستثمار من خلال التأثير على المؤسسات في توجيه الاستثمار بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية وخلق بيئة مشجعة لقيام الاستثمار.
- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى السياسات وإقامة مؤسسات قوية وفعالة تساهم أكثر في تقليص حجم وتكلفة المعاملات المرتبطة بالأعمال.
- تطوير نظم المعلومات الاقتصادية وتحسين آليات الترويج للاستثمار سواء للقطاعات والفرص الاستثمارية أو في استهداف المستثمرين.
- ضرورة مواصلة الجهود الخاصة بتطوير البني التحتية بكل مكوناتها وهياكلها، وإعادة النظر في الحوافز المقدمة وذلك حسب أولويات القطاعات الاقتصادية وذلك لخلق نوع من التوازن بينها.

---

(1) زكى أمينة شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 2008، ص 2 .

(2)إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، 2005، ص71.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993، الكويت،60-63.

(4) تعريف خاص بالباحثين بالاعتماد على التعريفات السابقة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

(5)هشام غرابيه، محددات الطلب الكلي على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، عمّان، 2002، ص56..

(6)هشام غرابيه، مرجع سابق، ص58.

(7)هشام غرابيه، مرجع سابق، ص61.

(8)هشام غرابيه، مرجع سابق، ص64.

(9) مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، يروت، ص49.

(10)مصطفى محمد العبد الله، مرجع سابق، ص53-54.

(11) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت،2013، ص85

(12) Rapport du FMI n° 11/39 : Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations autitre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05)
- http://www.imf.org /2011/.pdf
- UNCTAD ,world Investment Report 2002-2012 et 2013

(13) Rapport du FMI n° 11/39 : Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations autitre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05)
- http://www.imf.org /2011/.pdf
- UNCTAD ,world Investment Report 2002-2012 et 2013

(14) John Lintjer, "**Creating the Enabling environment for quality investment**", in: Global Forum on international investment for development, OCDE, 2010. p. 39.
*IMF, Regional Economic Outlook: MECA, April 2010-2011
*IMF, World Economic Outlook Database, April 2012-2013

(15) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة المشاريع الاستثمارية المنجزة فترة 2002-2012

(16) Rapport: IMF, Regional Economic Outlook: MECA, April 2011 IMF, World Economic Outlook Database, April 2011.

(17) الوكالة تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لأعوام : 2010-2011 -2012

(18)الملخص التنفيذي لتقرير التنافسية العربية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، 2012.

(19) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر في العام 2011، ص174.